

Received on (20-05-2023) Accepted on (22-07-2023)
<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.31.4/2023/1>

The Moderating Role of Governance on the Impact of Liquidity, Firm Size and Capital Adequacy on Earnings Management in Listed Commercial Bank in Amman Stock Exchange.

Dr. Enas M. Alabood *¹

Department of Accounting, Al-Balqa Applied University-Jordan *¹

*Corresponding Author: e.alabood@bau.edu.jo

Abstract:

This study examines the influence of corporate governance on earnings management in Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. It explores the impact of liquidity, size, and capital adequacy on earnings management, with corporate governance serving as a moderating factor.

Data was collected from annual disclosures of all (12) commercial banks listed on the Amman Stock Exchange for the period of 2017 to 2021. The study employed an analytical descriptive approach using a cross-sectional data model and a longitudinal fixed model.

The findings indicate a negative effect of liquidity, size, and capital adequacy on earnings management in Jordanian commercial banks. Moreover, corporate governance was found to modify the impact of liquidity and capital adequacy on earnings management in a negative manner. However, no statistically significant effect of governance on the relationship between size and earnings management was observed.

In conclusion, corporate governance negatively modifies the impact of liquidity, size, and capital adequacy on earnings management in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange when considering all factors collectively. The study recommends maintaining appropriate liquidity ratios and the capital adequacy ratio to ensure financial stability in commercial banks.

Keywords: Earnings Management, Corporate Governance, Modified Jones Model, Liquidity, Size, Capital Adequacy.

الدور المعدل للحوكمة على تأثير السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

د. إيناس محمود العبود¹

قسم المحاسبة، جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن¹

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور المعدل للحوكمة على تأثير السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وتتبنى هذه الدراسة إدارة الأرباح كعامل تابع والسيولة والحجم وكفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة أما الحوكمة فكانت عاملاً مُعدلاً. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع البيانات من خلال الإفصاحات السنوية لعينة الدراسة والمتمثلة بجميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (12) بنكا تجاريا للفترة الممتدة بين العام 2017 إلى العام 2021، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام نموذج حزم البيانات المقطعية الزمنية/ البيانات الطولية باستخدام النموذج الثابت. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي للسيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، وأن حوكمة البنوك تُعدّل أثر كلاً من السيولة وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح بشكل سلبي، بينما لم تجد الدراسة أثراً ذو دلالة إحصائية للحوكمة في تأثير الحجم في إدارة الأرباح. أخيراً، توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تُعدّل وبشكل سلبي على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند أخذ العوامل مجتمعة. وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة الملائمة لضمان استقرارها المالي.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، الحوكمة، نموذج جونز المعدل، السيولة، الحجم، كفاية رأس المال.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

منذ عمل Jensen and Meckling في عام 1976 في تقديم نظرية الوكالة التي استندت إلى النزاعات بين الأطراف المهمة مثل أصحاب المصلحة والإدارة والطرف الثالث (Jenson and Meckling, 1976; Davidson et al., 2004) والتي توضح مسألة غياب المساهمين (الملاك) في إدارة أموالهم واختيار الطرف الثالث (Berk et al., 2011; Saleh et al, 2020) ويتمثل الدور الرئيسي للوكيل (الإدارة) في تعظيم ثروة المساهمين حيث تستكشف الإدارة جميع موارد الشركة المتاحة لتوليد وتحقيق أرباح (Grove et al., 2011; El-Sood, 2016; Ruwanti et al., 2019) حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير من أصحاب المصالح والإدارات والمشاركين في السوق والباحثين والجهات المختلفة المنظمة للمهنة (Leventis and Dimitropoulos, 2012).

في سياق الاهتمام المتزايد للباحثين بتأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح على وجه التحديد في القطاع المصرفي ، حيث من المعروف أن ظاهرة إدارة الأرباح شائعة في الشركات ، من الناحية الفنية هناك العديد من العوامل التي تؤثر على إدارة الأرباح ، ولكن هناك ثلاثة عوامل كانت الأكثر دراسة من الأدبيات السابقة ، وكانت نتيجة تأثيرها مختلفة وغير متسقة وهذه العوامل هي: السيولة، والحجم وكفاية رأس المال (Religiosa and Surjandari, 2021) لقد ناقشت العديد من الدراسات السابقة إدارة الأرباح في مختلف القطاعات وفي القطاع المصرفي مثل دراسة (Fitri and Siswantoro, 2021) ودراسة (Boulila Taktak et al., 2010) حيث تشمل إدارة الأرباح تأثير الإدارة على أرقام البيانات المالية من خلال تعديل التقارير المالية دون الإخلال بالمعايير المحاسبية (Healy and Walhan, 1999). وتجادل العديد من الدراسات بأن عملية إعداد التقارير المالية تحسّن إدارة الأرباح وأن الإفصاح الكافي عن المعلومات يقلل من عدم تناسق المعلومات والتضارب وفق نظرية الوكالة (Healy and Palepu, 2001). حيث أن أحد العوامل التي تؤثر على أرباح البنوك هو مقدار رأس المال والمحافظة على رأس المال الكافي وقدرة إدارة البنوك على التحديد والقياس والإشراف ويشار إلى السيطرة على المخاطر التي يمكن أن تؤثر على كمية رأس مال البنك باسم كفاية رأس المال في البنوك (Nugrahanti et al., 2018). وبالتالي، فإن كفاية رأس المال تعكس مقدار الانخفاض في أصول البنوك التي يمكن تغطيتها من خلال حقوق الملكية للبنوك؛ حيث تشير ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى أن البنك بحالة جيدة (Indriani, 2010). كما تعتبر السيولة من العوامل المهمة التي تؤثر على أرباح البنوك، حيث تمثل السيولة في البنك التجاري القدرة على تمويل التزاماته من قبل المتعاقد في موعد الاستحقاق، والذي يشمل الإقراض والاستثمار والسحوبات والودائع والمطلوبات المستحقة (Alshatti, 2015). وتعتبر إدارة السيولة عاملاً حيوياً في العمليات التجارية لضمان استمرارية الأعمال، حيث أوضحت دراسة (Riahi et al., 2013) أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين إدارة الأرباح التي تقوم بها البنوك والسيولة. ويعتبر حجم البنك أيضاً أحد العوامل الدافعة لممارسات إدارة الأرباح ، حيث أن البنوك التي لديها أصول أكبر تسمح بمزيد من ممارسات إدارة الأرباح بسبب تعرضها لضغوطات المستثمرين والمحللين الماليين للإبلاغ عن نتائج إيجابية بزيادة الأرباح (Ali et al., 2015). من المرجح أيضاً أن تتخرب البنوك الكبيرة في إدارة الأرباح أكثر من البنوك الأقل حجماً بسبب امتلاكها لعمليات تشغيل أكثر تعقيداً من تلك الأقل حجماً، مما يوفر فرصاً أكبر لإدارة الأرباح وذلك وفق دراسة (Medyawati and Dayanti, 2016).

بناءً على ما سبق فإن السيولة ونسبة كفاية رأس المال والحجم ناقشتها العديد من الأدبيات السابقة بما لها تأثير في إدارة الأرباح في البنوك وكذلك أثر الحوكمة في إدارة الأرباح وعلى العوامل الثلاثة كما تم الذكر سابقاً، حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر هذه العوامل مجتمعة في إدارة الأرباح حيث لاحظت الباحثة ندرة الدراسات الغربية التي تناولت هذه العلاقات المتشعبة وكذلك لا

يوجد دراسات عربية تناولت هذه العوامل مجتمعة بوجود الحوكمة كعامل مُعدّل على تأثيرها لذا جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية.

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول على المستوى العالمي، لما له من دور بارز في تطوير النشاط الاستثماري والإقتصادي حيث تعتبر البنوك التجارية مكوناً رئيسياً للمؤسسات المالية في أي دولة (Muthoni et al, 2020). وفي ضوء التطورات الأخيرة في موازنة البنوك التجارية في الأردن والتي تعتبر من الاقتصاديات الناشئة يعتمد الاقتصاد الأردني على القطاع المصرفي باعتباره القطاع الأكبر لتمويل التنمية الإقتصادية حيث بلغت موجودات البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2021 (57.7) مليار دينار أردني وهذا يعكس أهمية البنوك الأردنية وذلك وفق تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي للعام 2021 (cbj.gov.jo,2021).

وبناء على ما سبق، تعرض هذه الدراسة الدور المُعدّل للحوكمة على تأثير السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان .

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية كبيرة فيما يخص دور الحوكمة الذي هو حديث العصر وبين إدارة الأرباح حيث تبين شح في الدراسات السابقة وخاصة العربية التي عالجت هذا الموضوع والذي يتضمن توضيح الدور المعدل للحوكمة في أثر مجموعة من العوامل وهي السيولة والحجم وكفاية رأس المال على إدارة الأرباح فكانت الدراسات السابقة نادرة جداً على حسب علم الباحث فمن المتوقع أن توفر هذه الدراسة رؤى إضافية في الأدبيات الخاصة بالحوكمة وإدارة الأرباح في الأسواق الناشئة مثل الأردن.

2. الأهمية العملية:

تساهم هذه الدراسة في تحسين الحوكمة في البنوك التجارية والتي تعتبر رافداً مهماً للاقتصاديات المحلية والعالمية حيث أن البنوك تعتبر القطاع الأكبر الذي يساهم في التنمية الاقتصادية وتوضيح الدول الأساسي للحوكمة في التأثير في الحد من ممارسات المدراء في إدارة الأرباح أو التلاعب بالتقارير المالية وتمثل بمثابة أداة رقابية للملاك (المساهمين) والطرف الثالث .

مشكلة الدراسة:

أظهرت تبعات الأزمات العالمية المتتالية مثل أزمة 2008 وأزمة كورونا (Covid-19) وجود ثغرات كبيرة لدى البنوك والتي تبعها مجموعة من الإجراءات والشروط التي فرضت على البنوك من أجل تحسين موقفها المالي ومناعتها أمام الأزمات. حيث شملت هذه الإجراءات استحداث منظومات وتشريعات متعددة مثل بازل 3 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 9 والتي تتطلب جميعها قيام البنوك بإتخاذ تدابير وقائية من خلال مجالس الحاكمية لديها مثل زيادة نسب التغطية وتحسين أساليب التنبؤ والتحوط لديها وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء البنوك وربحياتها. وبالتالي، قامت الدراسات السابقة بقياس الأبعاد التي شملت عمليات التحسين والإبلاغ المالي ومدى تأثيرها على ربحية البنوك. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على إدارة الأرباح كوسيلة قد تلجأ إليها البنوك من أجل تقادي انخفاض ربحيتها نتيجة هذه التطويرات التي فرضت عليها. وبالرغم من ذلك، افتقرت الدراسات العربية لهذا النوع من البحوث بالرغم من خصوصية المنطقة العربية التي تعمل بها البنوك. وتقوم هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال حول "ما هي دور المُعدّل للحوكمة على تأثير السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان". ويشكل هذا السؤال محور مشكلة الدراسة والتي تقوم بالنظر إلى الدور المعدل للحوكمة في البنوك وتأثيره على العوامل التي قد تساهم في عملية إدارة الأرباح. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تؤثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما هو الدور المُعدّل للحوكمة على أثر السيولة في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

3. ما هو الدور المُعدّل للحوكمة على أثر الحجم في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
4. ما هو الدور المُعدّل للحوكمة على أثر كفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
5. ما هو الدور المُعدّل للحوكمة على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة بما يلي:

1. معرفة أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
2. معرفة الدور المُعدّل للحوكمة على أثر السيولة في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
3. التعرف على الدور المُعدّل للحوكمة على أثر الحجم في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
4. التحقق من الدور المُعدّل للحوكمة على أثر كفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
5. استكشاف الدور المُعدّل للحوكمة على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

فرضيات الدراسة:

- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- H2: تُعدّل الحوكمة على أثر السيولة في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- H3: تُعدّل الحوكمة على أثر الحجم في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- H4: تُعدّل الحوكمة على أثر كفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- H5: تُعدّل الحوكمة على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

تقسيم الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث: حيث تتضمن المبحث الأول المتعلق بالإطار العام للدراسة، والمبحث الثاني الذي يتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمبحث الثالث الذي يتضمن منهجية الدراسة وأخيرًا المبحث الرابع الذي يتضمن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتقديم أهم التوصيات المتوقعة أن تفتح آفاق مستقبلية جديدة لدراسات قادمة.

المبحث الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

إدارة الأرباح:

عرّف Schipper (1989) إدارة الأرباح على أنها تدخل مستهدف في عملية إعداد التقارير المالية للحصول على مكاسب شخصية. ووصف Amperaningrum and Sari (2013) إدارة الأرباح على أنها سياسة للمدراء تتضمن الاستحقاقات التقديرية التي هي من مكونات المستحقات ، مما يعني أن أعضاء مجلس الإدارة يتدخلون في عملية إعداد التقارير المحاسبية. ويعرّفها Scott (1997) على أنها تلاعب مصطنع بالمنافع من قبل المديرين للحصول على المستوى المستهدف من الربح ، كما يشير Healy and Wahlen (1999) إلى أن مصطلح إدارة الأرباح يشير إلى التلاعب بالحسابات المالية للتلاعب بتقرير الأرباح

للمساهمين، كما ويمكن اعتبار طريقة لممارسة إدارة الأرباح بمثابة تخطيط ومراقبة لنظام التقارير المالية لتحقيق أهداف الإدارة (Luez et al., 2003).

إدارة الأرباح وحوكمة الشركات:

هناك العديد من التعريفات لحوكمة الشركات؛ حيث تم تعريفها من قبل بعض المؤلفين على أنها تشمل اللوائح والقوانين والممارسات التجارية التي تحكم العلاقة بين مدراء الشركات والمساهمين (Oman, 2001)، كما عرّف Khan (2011) الحوكمة بأنه يجب على الشركات أن توازن وتعترف بمصالح وحقوق أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموردين والعملاء والدائنين وأرباح العمل. يعرف مؤلفون آخرون حوكمة الشركات على أنها مزيج من الآليات المختلفة التي تدير الشركة وتتحكم فيها (Hassan, 2008) و (Kim et al., 2005).

مع مرور الوقت، تمت دراسة آليات حوكمة الشركات فيما يتعلق بمشاكل التقارير المالية مثل إدارة الأرباح من خلال عدة دراسات قام بها العديد من الباحثين حول العالم والتي قامت بدراسة حوكمة الشركات مثل (Leventis and Dimitropoulos, 2012; Kolsi and Grassa, 2016; Kumari and Pattanyak, 2017; Marchini et al., 2018; Vasilakopoulos et al., 2018; Fitra and Siswantoro, 2021; and Li et al., 2021).

لقد لوحظ وفقاً لدراسة (Dechow et al, 2012) أن الشركات التي تكون فيها جودة الحوكمة منخفضة يكون المدراء فيها يتمتعون بسلطة تقديرية أكبر بحيث تتيح لهم فرصة الانخراط في إدارة الأرباح بشكل انتهازي بالإضافة إلى ذلك تسمح الشركات ذات الهيكل الإداري الأضعف لمديرها بممارسة قدر أكبر من حرية التصرف والسلطة على مجالس إدارتها وإدارة أرباحها وفقاً لدراسة (Buniamin et al., 2012). ومن ناحية أخرى، تساعد الشركات التي تتمتع بحوكمة عالية ومراقبة فعالة من قبل أعضاء لجان التدقيق ومجالس الإدارة ومجموعات المساهمين المتطورة في تقييد الإدارة للتلاعب بعملية إعداد التقارير المالية وذلك وفق الدراسات السابقة التالي (Kumari and Pattanayak, 2017; Mitra et al., 2005; Davidson et al., 2005). علاوة على ذلك فإن غياب الحوكمة والتقارير المنظمة يسمح للإدارة بتغيير الأرباح عن طريق اختيار طرق محاسبية بديلة لزيادة أو تقليل الأرباح (Kumari and Pattanayak, 2017; Buniamin et al., 2012).

السيولة وإدارة الأرباح:

عرّف Sibilkov (2009) السيولة على أنها قدرة الشركة على سداد التزامات قصيرة الأجل، والسيولة هي سهولة تحويل الأصول إلى نقد. وقد ناقشت عدة دراسات سابقة بأن السيولة تحسن أداء الشركة من خلال زيادة محتوى المعلومات لأسعار السوق كما وتعزز المعلوماتية للأرباح المحاسبية (Fan and Wong, 2002; Pastor and Stambaugh, 2003)، وهي أداة فعالة لتحسين كفاءة السوق من خلال نشر المعلومات المالية (Fang et al., 2009) وبالتالي ستزداد السيولة (Amihud and Mendelson, 1986a). لذلك سيؤثر ارتفاع سيولة المخزون وزيادة المراقبة على إدارة الأرباح وفق (Chen et al., 2015). كما أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة إلى أنه كلما ارتفعت السيولة كان الأثر سلبي على إدارة الأرباح حيث أن الشركات التي تتمتع بسيولة عالية لا تضطر إدارات شركاتها للتلاعب بالأرباح وفق

(Tanlitcha, 2016; Nurshofyani et al., 2016; Paramitha, 2020; Religiosa & Surjandari, 2021; Citra et al., 2021).

الحجم وإدارة الأرباح:

يُعرف حجم الشركة على أنه طريقة تصنيف الشركات إلى عدة مستويات، وهي شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وأحد المقاييس التي تستخدم للحكم على حجم البنك هو إجمالي الأصول وقد وجدت دراسة (Lee and Choi, 2002) أن حجم الشركة هو متغير يمكن أن يؤثر سلباً على إدارة أرباح الشركة حيث تقوم الشركات الصغيرة بإدارة الأرباح لتجنب الخسائر مقارنة بالشركات الكبيرة

والنتيجة نفسها توافقت مع دراسة (Nasution and Nengzih, 2020) بينما وجدت دراسة (Rahmani and Mir, 2013) أن هنالك تأثيرًا إيجابيًا لحجم الشركة على إدارة الأرباح ، لأن الشركة كبيرة الحجم تنوي تلبية التوقعات العالية للمساهمين والمستثمرين. وأظهرت دراسة (Shu and Chiang, 2013) أن تأثير حجم الشركة على إدارة الأرباح للشركات الكبيرة يظهر في المدى القصير إيجابي وفي الأمد الطويل الأجل سلبي على إدارة الأرباح، وتوافقت هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات منها: (Prasavita Amertha et al., 2014; Ali et al., 2015; Medyawti and Dyanati, 2016; Nalarreason et al., 2019; Citra et al., 2021).

كفاية رأس المال وإدارة الأرباح:

تم تعريف كفاية رأس المال على أنها مقدار الأموال التي من خلالها تقاس ملاءة البنك (Sadaa et al., 2020)، ويرى بعض المؤلفين أن كفاية رأس المال تمثل من خلال نسبة مئوية من رأس المال الأولي لمؤسسة مالية إلى قرضها واستثماراتها ويتم استخدامه كدرجة من التوازن الاقتصادي والقوة وهي نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) والمعروفة باختصار (CAR) (Jun and Zhao, 2009; Ongore and Kusa, 2013; Ali et al., 2021).

وقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2016/11/30 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال في البنوك الأردنية وفق التعليمات الصادرة من لجنة بازل للعمل وفق معيار بازل 3 وإلغاء العمل بمتطلبات بازل 2، بأن يكون الحد الأدنى نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن (12%) حسب تعليمات البنك المركزي، ويجب أن لا تقل عن (10.5%) ووفق بازل 3 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (2015) بتوسيع مكون كفاية رأس المال إلى نوعين من رأس المال المقاس:

- (1) رأس المال من المستوى الأول ، والذي يمكنه استيعاب الخسائر دون مطالبة البنك بوقف التداول.
- (2) رأس المال من المستوى الثاني، والتي يمكن أن تمتص الخسائر في حالة التصفية ويمكن أن توفر درجة أقل من الحماية للمودعين. (cbj.gov.jo, 2021).

في القطاع المصرفي عندما تعلن البنوك عن رأس مال جيد ، سيكون المستثمرون مهتمين بجمع أموالهم كما سيكون المستثمرون المحتملون مهتمين باستثمار الأسهم في المقابل ، عندما تبلغ البنوك عن رأس مال يميل إلى أن يكون أسوأ ، فإن ذلك يعني أن نسبة كفاية رأس المال المنخفضة (CAR) ستحفز البنوك على تنفيذ إدارة الأرباح (Citra et al., 2021; Nalarreason et al., 2019) ومعظم نتائج الدراسات السابقة مثل (Indriani, 2010; Tanlicha, 2016; Religiosa and Surjandari, 2021; Citra et al., 2021) أظهرت أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال كلما أثر سلباً على إدارة الأرباح حيث لا تجد إدارات البنوك نفسها مضطرة إلى إدارة الأرباح.

الدور المُعدّل للحوكمة على إدارة الأرباح:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي قامت بدراسة حوكمة الشركات كمتغير مُعدّل على الأثر في إدارة الأرباح مثل دراسة (Lee et al, 2021) حيث هدفت دراسته إلى تقديم وجهة نظر إضافية حول الارتباط بين إدارة الأرباح والمخاطر النقدية لأسعار الأسهم، وكذلك فحص الدور المُعدّل للحوكمة من خلال حوكمة الشركات الخارجية والداخلية وتقييم مدى فعالية الحوكمة في تعديل العلاقة بين إدارة الأرباح ومخاطر انهيار أسعار الأسهم ، وتضمنت نتائج الدراسة أن الحوكمة تقلل من قدرة الشركة على إدارة أرباحها. بينما قام الباحثان (Kumari and Pattanayak, 2017) بتطوير إطاراً للعلاقة الثلاثية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح والأداء المالي للشركة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ممارسات حوكمة الشركات (خصائص مجلس الإدارة وممارسات التدقيق والمكافآت القائمة على الأداء) تعتبر متغيراً مقيداً لممارسات إدارة الأرباح. وقام (Ruwanti et al., 2019) بإختبار الدور المُعدّل

لحوكمة الشركات كمتغير مُعدّل على علاقة حجم الشركة والرفع المالي على إدارة الأرباح واستخدمت الدراسة Modified Jones (Model) نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الإختيارية وتحليل البيانات باستخدام الانحدار المُعدّل (Moderated Regression Analysis)، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لحجم الشركة على إدارة الأرباح وأن دور حوكمة الشركات فيما يتعلق بالرافعة المالية وحجم الشركة مهم على إدارة الأرباح حيث أن التأثير سلبي إذ أن وجود حوكمة الشركات يقلل من ممارسات إدارة الأرباح. بالإضافة الى ذلك جاءت دراسة (Fitriyana, 2020) لاختبار تأثير حوكمة الشركات والحجم على إدارة الأرباح في قطاع المشروبات والأغذية في بورصة أندونيسيا وجدت نتائج الدراسة أن حجم الشركة ليس له تأثير كبير على إدارة الأرباح وأن الحوكمة من خلال أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم له تأثير كبير على إدارة الأرباح فهو يقيد الإدارة ، لكن لجنة التدقيق وأعضاؤها ليس لهم تأثير كبير على إدارة الأرباح. بالإضافة الى الدراسات السابقة قامت دراسة (Citra et al., 2021) بدراسة حوكمة الشركات كمتغير مُعدّل لتأثير كفاية رأس المال والسيولة وحجم الشركة على إدارة الأرباح وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات قادرة على تعديل أثر كفاية رأس المال على إدارة الأرباح حيث أن حوكمة الشركات قادرة على التخفيف من تأثير كفاية رأس المال وغير قادرة على تعديل أثر السيولة على إدارة الأرباح. في الوقت نفسه ، فإن كفاية رأس المال والسيولة وحجم الشركة معا بوجود الحوكمة كمتغير معدل كان للحوكمة تأثير كبير في على إدارة الأرباح بالحد من ممارسات الإدارة. وتضمنت دراسة كل من (Septianto et al., 2021; Tanjung 2015; Syafa'ah, (2017) نفس النتائج تقريباً في دراساتهم ، أي أن تطبيق آليات حوكمة الشركات سيكون قادراً على تقليل الموقف الانتهازي الذي يتخذه مديرو الشركة في إدارة الأرباح بحيث أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الشركات يعيق إدارة الأرباح من أجل خلق توافق في الآراء بشأن أهداف الأطراف المتعددة.

تعتبر الحوكمة الجيدة للشركة إحدى الطرق لجعل الشركة أكثر مثالية في تحقيق أهداف الشركة وغاياتها، حيث تضمنت دراسة (Budiyanto and Hudiwinarsih, 2015) دراسة تأثير الحوكمة الجيدة للشركات حيث تم قياسها من خلال درجة CGPI وحجم الشركة على الأداء المالي للشركة ، والذي يتكون من الربحية والرافعة المالية والسيولة، أظهرت نتائج التحليل أن الحوكمة الجيدة للشركات أثرت على الربحية والرفع المالي ، لكنها لم تؤثر على السيولة. وقامت دراسة (Okyere et al.,2021) في التحقيق في تأثير إدارة الأرباح وحوكمة الشركات على قرار هيكل رأس المال للشركات، وقد استخدموا بيانات الشركات غير المالية من بلدان مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 2008 إلى 2018. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن وجود حوكمة الشركات يخفف من تأثير النفوذ العالي لإدارة الأرباح ووجود ممارسات الحوكمة تقلل من حدوث إدارة الأرباح.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية

منهجية الدراسة واختيار العينة:

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام Panel Data Regression والذي يعتبر مزيج من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Time Series and Cross Sectional Data) ويتكون مجتمع البحث من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (14) بنكا وذلك حسب دليل الشركات للبنوك المدرجة في سوق عمان المالي حتى نهاية عام 2022، أما عينة الدراسة فتمثلت بـ (12) بنكا تجاريا للفترة الممتدة (2017-2021) واستبعد البنكان الآخران لأنهما بنوك إسلامية لهما أنظمة وتعليمات مختلفة عن البنوك التجارية. وبالنسبة لنموذج تحليل البيانات تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام (E Views 9) وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للسنوات ذات الصلة. قياس متغيرات الدراسة وفق معادلات الانحدار التالية:

Model 1:

$$EM = \alpha_i + \beta_1 * LIQ_{it} + \beta_2 * SIZE_{it} + \beta_3 * CAR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

Model 2:

$$EM = \alpha_i + \beta_1 * GOV_{it} + \beta_2 * LIQ_{it} + \beta_3 * (GOV_{it} * LIQ_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

Model 3:

$$EM = \alpha_i + \beta_1 * GOV_{it} + \beta_2 * SIZE_{it} + \beta_3 * (GOV_{it} * SIZE_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

Model 4:

$$EM = \alpha_i + \beta_1 * GOV_{it} + \beta_2 * CAR_{it} + \beta_3 * (GOV_{it} * CAR_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

Model 5:

$$EM = \alpha_i + \beta_1 * GOV_{it} + \beta_2 * CAR_{it} + \beta_3 * SIZE_{it} + \beta_4 * LIQ_{it} + \beta_5 * (GOV_{it} * CAR_{it}) + \beta_6 * (GOV_{it} * SIZE_{it}) + \beta_7 * (GOV_{it} * LIQ_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

Which are:

EM = Earnings Management إدارة الأرباح

α_i = Regression Equation Constant التأثير الثابت الخاص بالبنك

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$ = Regression Coefficient المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة

LIQ = Liquidity السيولة

SIZE = Bank Size حجم البنك

CAR = Capital Adequacy Ratio نسبة كفاية رأس المال

GOV = Governance الحوكمة

ε = Residual / error هامش الخطأ أو المتبقي

قياس إدارة الأرباح (المتغير التابع):

تم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) (Dechow et al., 1995) الذي يعتبر من أفضل نماذج القياس التي استخدمت لقياس الأرباح وقد استخدم في العديد من الدراسات السابقة مثل (Geagon and Abbaspour, 2017) (Azzoz and Khamees, 2016) (Kolsi and Grassa, 2016) (Hayes, 2015) (Moghaddam and Kajola et al., 2020) ودراسة (Kajola et al., 2020) وتسمى بطريقة المستحقات الاختيارية وتحسب وفق المعادلات التالية:

1- قياس المستحقات الكلية من خلال الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية وفق المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$	تمثل المستحقات الكلية للبنك (i) للفترة (t)
$ONI_{i,t}$	تمثل صافي الربح التشغيلي للبنك (i) للفترة (t)
$OCF_{i,t}$	تمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للبنك (i) للفترة (t)

2- تحديد المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) وذلك لكل بنك من بنوك العينة على حده وعلى كل سنة على حده من خلال المعادلة الآتية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1(1/(A_{i,t-1} - 1) + \alpha_2(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t)/A_{i,t-1} + \alpha_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + e$$

حيث أن:

$NDACC_{i,t}$	تمثل المستحقات غير الاختيارية للبنك (i) للفترة (t)
$\Delta REVi,t$	تمثل التغير في إيرادات البنك (i) للفترة (t)
$\Delta RECi,t$	تمثل التغير في الذمم المدينة للبنك (i) للفترة (t)
$PPE_{i,t}$	تمثل العقارات والممتلكات والمعدات للبنك (i) للفترة (t)
$A_{i,t-1}$	تمثل إجمالي الأصول للبنك (i) للفترة (t)

يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل بنك والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية كالتالي: $DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$

قياس السيولة (متغير مستقل):

يتم قياس السيولة في البنوك الأردنية وفق تعليمات البنك المركزي صدرت هذه التعليمات سنداً لأحكام المادة رقم (42/أ) من قانون البنوك الأردنية لعام 2000 وتعديلاته حيث أن متطلبات البنك المركزي متوافقة بشكل عام مع إطار عمل بازل 3 لعدة مؤشرات للسيولة منها نسب السيولة ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة ونسبة السيولة السريعة التي تم اعتمادها كمقياس للسيولة وفق المعادلة التالية: (cbj.gov.jo, 2021).

نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) = النقدية + الاستثمارات / إجمالي الودائع %.

وتم أخذ مقياس السيولة السريعة في هذه الدراسة لقياس هذا المتغير المستقل للسيولة وتم استخدام هذا المقياس في دراسة (ElBannan and Farooq, 2019).

قياس حجم البنك (متغير مستقل):

تم قياس حجم البنك من خلال احتساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Ruwanti, 2019).

$\ln \text{ of Total Assets}_{i,t} = \text{Size}$

قياس كفاية رأس المال (متغير مستقل):

يتم قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة كفاية رأس المال التنظيمي المفصح عنها والمعلنة في التقارير المالية المنشورة للبنوك ووفق تعليمات البنك المركزي بحيث حدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12% والنسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 كحد أدنى 10.5% وذلك وفق تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي (cbj.gov.jo.2021). ويتم احتسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{CAR} = \frac{\text{Tier 1 Capital} + \text{Tier 2 Capital}}{\text{Risk Weighted Assets}}$$

قياس حوكمة الشركات (المتغير المُعدّل):

وقد اشتملت على أدوات الحاكمة المؤسسية وحسب دليل التحكم المؤسسي المعمول به من قبل البنوك التجارية كالتالي:
(Azzoz and Kamees, 2016) ودراسة (Hasnan et al., 2021)

يُقاس من خلال عدد أعضاء مجلس إدارة البنك (i) في السنة (t)	حجم مجلس الإدارة (Board Size):
يُقاس من خلال استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنك (i) في السنة (t) عن الإدارة التنفيذية	استقلالية مجلس الإدارة (Independent)
وتُقاس بنسبة ملكية الإدارة في البنك (i) في السنة (t) المملوكة من قبل (5%) أو أكثر من حملة الأسهم.	ملكية الإدارة (Managerial Ownership)
وتُقاس بنسبة ملكية المؤسسات في البنك (i) في السنة (t) غير الحكومية	ملكية المؤسسات (Institution Ownership)
وتُمثل نسبة اسهم البنك (i) في السنة (t) المملوكة من قبل مؤسسات وجهات حكومية.	الملكية الحكومية (Governmental Ownership)
وتُمثل نسبة اسهم البنك (i) في السنة (t) المملوكة من قبل مؤسسات وجهات أجنبية.	الملكية الأجنبية
يُقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق للبنك (i) في السنة (t)	حجم لجنة التدقيق (Audit Committee Size)
ويُقاس بعدد الأعضاء المستقلين عن الإدارة التنفيذية ضمن لجنة التدقيق للبنك (i) في السنة (t)	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (Audit Committee Independency)
يُقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق للبنك (i) في السنة (t)	اجتماعات لجنة التدقيق (Audit Committee Meeting)

تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

يُقدم الجدول رقم (1) وصفاً إحصائياً (Descriptive Statistics) لخصائص عينة الدراسة وتوزيعهم حسب المتغيرات المستقلة التابعة والمتغير المُعدّل.

الجدول (1): الوصف الإحصائي للنتائج

المتغير	مشاهدة	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الدنيا	العليا	الانحراف	التفرطح
إدارة الأرباح	60	6.60e-11	.0019	.036	-.083	.076	-.107	2.65
ممارسات حوكمة الشركات	60	.466	.465	.029	.397	.527	-.038	2.31
السيولة	60	56.09	.621	8.923	42.62	74.95	.622	2.24
الحجم	60	21.841	21.73	.854	20.794	24.042	1.19	3.97
كفاية رأس المال	60	.162	.159	.022	.112	.208	-.015	2.61

يعرض الجدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخمسة: إدارة الأرباح وممارسات حوكمة الشركات والسيولة والحجم وكفاية رأس المال، حيث توفر هذه الإحصائيات ملخصاً للبيانات التي تم جمعها وتعمل كأساس لفهم الاتجاه المركزي والتنوع وخصائص التوزيع لكل متغير.

يلاحظ من هذه النتائج بأن القيمة المتوسطة للمتغير التابع "إدارة الأرباح" على أنها قريبة من الصفر المئوي مما يشير إلى أنه عدم وجود مؤشرات واضحة حول ممارسات عن إدارة أرباح في العينة. بينما بلغت القيمة المتوسطة أعلى قليلاً عند 0.0019 ، مما يشير إلى أن غالبية الملاحظات تتركز حول هذه القيمة. كما ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.036 إلى مستوى معتدل من تشتت البيانات. وأشارت نتائج القيم الدنيا والقصوى إلى -0.083 و 0.076 ، على التوالي وهو ما يدل على وجود مؤشرات للممارسات ادارة الارباح لدى بعض البنوك. حيث أظهرت قيمة الانحراف -0.107 إلى وجود انحراف طفيف للييسار (سلبى) ، مما يعني أن التوزيع يميل قليلاً نحو القيم الأدنى. وقيمة التفرطح 2.65 والتي تدل على درجة معتدلة من الذروة في التوزيع.

كما ويلاحظ من الجدول رقم (1) بأن متوسط قيمة المتغير المعدل "ممارسات حوكمة الشركات" هو 0.466 ، مما يشير إلى مستوى مرتفع نسبياً لممارسات حوكمة الشركات في العينة. وأظهرت القيمة المتوسطة 0.465 نتائج مقارنة للمتوسط وهو ما يدل على وجود توزيع طبيعي للبيانات الخاصة بهذا المتغير. و هو ما تدعمه نتائج الانحراف المعياري البالغة 0.029 و قيمة الانحراف البالغة - 0.038 و التفرطح البالغة 2.31 .

أما بما يخص المتغيرات المستقلة في الدراسة، فقد أظهرت "السيولة" متوسط قيمة عند 56.09 ، مما يشير إلى مستوى مرتفع نسبياً من السيولة. وتشير القيمة المتوسطة 0.621 إلى أن غالبية الملاحظات تقع تحت هذه القيمة. كما وبلغت نسبة الانحراف المعياري 8.923 وهو ما يدل على وجود درجة كبيرة من التباين. أظهرت قيمة الانحراف نسبة 0.622 وهو ما يدل على وجود انحراف مائل الى اليمين (موجب) ، مما يعني وجود ميل للقيم الأعلى. أخيراً تشير قيمة التفرطح البالغة 2.24 إلى مستوى متوسط من الذروة. أما المتغير المستقل الثاني، "الحجم" والذي قيس بناءاً على اللوغاريتم الطبيعي لصادفي الاصول فقد بلغ المتوسط 21.841 و القيمة المتوسطة 21.73 مما يدل بأن غالبية الملاحظات أقل قليلاً من المتوسط. و يعكس الانحراف المعياري البالغ 0.854 مستوى معتدل من التشتت في البيانات. وأشارت قيمة الانحراف الموجبة البالغة 1.19 إلى انحراف ناحية اليمين ، مما يعني وجود ميل للقيم الأكبر. وبلغت قيمة التفرطح 3.97 وهو ما يدل على وجود درجة عالية من الذروة وبأن توزيع الذيل الثقيل (heavy-tailed distributions).

أخيراً ، تشير نتائج متغير "كفاية رأس المال" الى ان القيمة المتوسطة هي 0.162 وهو ما يدل على مستوى منخفض نسبياً لكفاية

رأس المال في العينة. وتشير القيمة المتوسطة 0.159 إلى أن غالبية الملاحظات أقل قليلاً من المتوسط. و يعكس الانحراف المعياري البالغ 0.022 درجة منخفضة نسبياً من التباين في البيانات.

جدول رقم (2) معامل تضخم التباين

متغيرات الدراسة	معامل تضخم التباين	مقلوب معامل تضخم التباين
الحجم	1.426	.701
ممارسات الحوكمة	1.343	.745
السيولة	1.28	.781
كفاية رأس المال	1.212	.825
متوسط عامل تضخم التباين	1.315	-

يعرض الجدول رقم (2) معامل تضخم التباين (VIF) لأربعة متغيرات: الحجم ، وممارسة حوكمة الشركات ، والسيولة ، وكفاية رأس المال . ويقوم هذا الفحص ببيان مدى ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها البعض. حيث تشير قيمة VIF الأكبر من 1 إلى وجود علاقة خطية متعددة ، مع وجود قيم أعلى تشير إلى ارتباطات أقوى بين المتغيرات. بشكل عام ، بناءً على قيم VIF ، يمكن استنتاج أن هناك بعض مؤشرات وجود تعدد الخطوط بين المتغيرات عند مستوى منخفض نسبياً. كما و تشير النتائج الى أن المتغيرات تتمتع بمستوى معقول من الاستقلال ، وهو أمر مهم لتحليل نماذج الانحدار المتعدد وتفسير النتائج. وبلغ متوسط VIF عبر جميع المتغيرات 1.315 ، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي. (Hair et al, 2018)

جدول رقم (3) مصفوفة بيرسون للارتباط

Pairwise correlations

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) إدارة الأرباح	1.000				
(2) ممارسات الحوكمة	-0.004	1.000			
(3) السيولة	-0.111	0.009	1.000		
(4) الحجم	-0.002	-0.320*	0.439*	1.000	
(5) كفاية رأس المال	-0.146	0.413*	-0.056	-0.188	1.000
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1					

يعرض الجدول رقم (3) مصفوفة بيرسون للارتباط والتي يتم من خلالها قياس مستويات الارتباط بين متغيرات الدراسة. حيث يقيس معامل بيرسون للارتباط مدى قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين ضمن قيم تتراوح من -1 إلى 1. يتضح "أن قيمة معامل الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (إدارة الأرباح) تراوحت بين (-0.04%-14.6%) والمشار إليها في الجدول والتي لم تتجاوز (80%) وهذا يقود إلى أنها مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي ولا تحمل صفة مشكلة التعدد الخطي. ويظهر من الجدول بأن درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة منخفضة بشكل العام. ويستثنى من ذلك العلاقة بين ممارسة حوكمة الشركات مع حجم البنك والتي اظهرت وجود ارتباطا سلبيا متوسطا واخر ايجابيا مع نسبة كفاية رأس المال. كما وبين النتائج وجود ارتباط ايجابي متوسط الدرجة بين السيولة وحجم البنك.

جدول رقم (4) : إختبار جذر الوحدة لمعامل قياس فيشر

المتغيرات	مربع كاي المعكوس	قيمة p المحسوبة
إدارة الأرباح	39.9696	0.0215
ممارسات الحوكمة	54.6875	0.0003
السيولة	139.1003	0.0000
الحجم	35.3366	0.0436
كفاية رأس المال	94.1617	0.0000

يعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمعامل قياس فيشر لجميع متغيرات الدراسة ، حيث يستخدم هذا الاختبار لتقييم ما إذا كان متغير السلاسل الزمنية في العينة ثابتاً أو يظهر سلوكاً غير ثابت. وأظهرت النتائج بأن قيم p لجميع متغيرات الدراسة أقل من مستوى الأهمية التقليدي البالغ 0.05. وهو ما يدل على رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونستنتج بأن متغيرات الدراسة جميعها ثابتة. وبالتالي، استناداً إلى نتائج اختبار جذر الوحدة لفيشر ، تُظهر جميع المتغيرات الخمسة (إدارة الأرباح ، وممارسات حوكمة الشركات ، والسيولة ، والحجم ، وكفاية رأس المال) سلوكاً ثابتاً مما يشير إلى أنها لا تحتوي على جذر وحدة وأنها مناسبة لإجراءات تحليل السلسلة الزمنية.

المبحث الرابع: النتائج والمناقشة
جدول رقم (5) نتائج قياس فرضيات الدراسة

المتغير التابع: ادارة الارباح	H1 النموذج الاول	H2 النموذج الثاني	H3 النموذج الثالث	H4 النموذج الرابع	H5 النموذج الخامس
ممارسات الحوكمة	-	-0.08 (0.193)*	-0.095 (.03872)*	-0.055 (0.605)*	-0.041 (.512)**
كفاءة رأس المال	-0.0473 (0.211)**	-	-	-0.041 (0.318)**	-0.048 (0.243)**
الحجم	-0.187 (.027)	-	-0.027 (0.027)**	-	-0.035 (0.028)**
السيولة	-0.005 (0.001)***	-0.005 (0.002)***	-	-	-0.005 (0.001)***
كفاءة* الحوكمة	-	-	-	-0.025 (0.577)**	-0.0332 (0.119)**
الحجم* الحوكمة	-	-	-0.251 (0.183)	-	-0.134 (0.24)
السيولة* الحوكمة	-	-0.077 (0.097)*	-	-	-0.046 (0.093)**
الثابت	-	0.886 (0.001)	0.027 (0.589)**	0.047 (0.052)**	0.225 (0.604)
مجموع المشاهدات	60	60	60	60	60
قيمة R2	0.504	0.379	0.357	0.312	0.631
قيمة F	11.945	4.609	7.109	2.414	18.292
قيمة Prob > F	0.000	0.035	0.010	0.035	0.000
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1					

تبنت الدراسة نموذج حزم البيانات المقطعية الزمنية / البيانات الطولية بأستخدام النموذج الثابت ومن خلال تفعيل أمر المقدر القوي (ضبط التباين) والذي يعمل على معالجة التغيرات المحتملة للفرضية الكلاسيكية. حيث رجع قياس Hausman test (1978) النموذج الثابت عن النموذج العشوائي لقياس الفرضيات الخمسة في الدراسة.

يعرض الجدول (5) ملخصاً لنتائج الفرضيات الخمسة التي طرحت في المبحث الأول من الدراسة. حيث يعرض النموذج الأول أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وتظهر النتائج وجود علاقة عكسية ذات أهمية إحصائية لكفاية رأس المال عند مستوى 5% وبمعامل (20%) على إدارة الأرباح حيث كلما زادت نسبة كفاية رأس المال كلما كانت رغبة الإدارة في إدارة الأرباح منخفضة وتتفق هذه النتيجة مع عدة دراسات سابقة ومنها دراسة كل من (Citra et al., 2021; Nalarreason et al., 2019; Religiosa and Surjandari, 2021). وأظهر النموذج الأول بأن للسيولة أثراً عكسياً وذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%) على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية وبمعامل ضعيف عند (0,01%) كلما زادت سيولة البنوك قلت رغبة إدارتها في إدارة الأرباح وتوافقت النتيجة مع (Religiosa and Surjandari, 2021) وكذلك مع عدة دراسات منها (Tanlichia, 2016; Nurshofyani et al., 2016; Paramitha, 2020; Citra et al., 2021). ولم يظهر أثراً ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على إدارة الأرباح بالرغم من وجود مؤشرات عامة حول سلبية هذه العلاقة وقد إتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Lee and Choi, 2002; Nasution and Nengzih, 2020) حيث يفسر الباحث ذلك لتقارب حجم البنوك التجارية الأردنية فمعظم أرقام إجمالي الأصول للبنوك متقاربة. ويظهر النموذج الأول تفسيراً معقولاً للعلاقة من خلال مؤشر R^2 والذي حقق نسبة تفسيرية عند 50% وثباتاً عاماً بالنموذج حيث جاءت قيمة F المحسوبة أقل من P وعند مستوى أقل من 5%. وهو ما يشير إلى إمتلاك النموذج الإحصائي الكلي ذو دلالة إحصائية.

وقامت النماذج الإحصائية من الثانية إلى الرابعة بتفسير الفرضيات المقابلة لها في الدراسة. حيث أظهرت نتائج الفرضية القائلة بوجود تأثير معدل لحوكمة الشركات على أثر السيولة في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث أظهرت النموذج الثاني وجود علاقة عكسية ذات أهمية إحصائية هامشية لمتغير حوكمة الشركات عند 10% وبمعامل 19%. بينما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي ذو أهمية إحصائية للسيولة عند 1% وبمعامل ضعيف عند 0,02% وبقيم مشابهة إلى حد قريب عن تلك في النموذج الأول. ويظهر النموذج أيضاً نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات والسيولة كدور معدل من خلال ظهور أثر هامشي وذو دلالة إحصائية عند 10% وبمعامل 9,7% وهذا يدل على وجود دور معدل للممارسات حوكمة البنوك على أثر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Citra et al., 2021). ويظهر النموذج الثاني تفسيراً هامشياً للعلاقة من خلال مؤشر R^2 والذي حقق نسبة تفسيرية عند 38% وثباتاً عاماً بالنموذج حيث جاءت قيمة F المحسوبة أقل من P وعند مستوى أقل من 5%. وهو ما يشير إلى إمتلاك النموذج الإحصائي الكلي ذو دلالة إحصائية.

ويلاحظ من نتائج الفرضية الثالثة والقائلة بوجود دور معدل لحوكمة البنوك على أثر الحجم في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان إلى وجود علاقة عكسية ذات أهمية إحصائية هامشية لمتغير حوكمة الشركات عند 10% وبمعامل 3,8%. بينما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي ذو أهمية إحصائية للحجم عند 1% وبمعامل ضعيف عند 3% وبقيم تختلف عن تلك في النموذج الأول وهو ما يمكن تفسيره من خلال إختلاف العوامل المدرجة في هذا النموذج مع تلك في النموذج السابق والذي أدى تعزيز دور الحجم. ويظهر النموذج أيضاً نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات والحجم كدور معدل والتي تشير إلى عدم وجود دور معدل للحوكمة ذو أهمية إحصائية عند أي مستوى على علاقة حجم البنك وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Fitriyana, 2020). ويظهر النموذج الثالث تفسيراً هامشياً للعلاقة من خلال مؤشر R^2 والذي حقق نسبة تفسيرية عند 36% وثباتاً عاماً بالنموذج حيث جاءت قيمة F المحسوبة أقل من P وعند مستوى أقل من 5%. وهو ما يشير إلى امتلاك النموذج الإحصائي الكلي ذو دلالة إحصائية.

وتشير نتائج الفرضية الرابعة والتي تظهر نتائجها من خلال النموذج الرابع في الجدول (5) والقائلة بوجود دور معدل لحوكمة الشركات على أثر كفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان لحضور هذا الدور المعدل. حيث أظهرت النموذج الرابع وجود علاقة عكسية ذات أهمية إحصائية هامشية لمتغير حوكمة الشركات عند 10% وبمعامل

19مرتفع عند مستوى 60% . بينما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي ذو أهمية إحصائية لكفاية رأس المال عند 5% وبمعامل متوسط عند 30% وبقيم مشابهة إلى حد قريب عن تلك في النموذج الأول. ويظهر النموذج أيضا نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات وكفاية رأس المال كدور معدل من خلال ظهور أثر ذو دلالة إحصائية عند 5% وبمعامل تأثير مرتفع عند مستوى 57% وهذا يدل على وجود دور معدل لممارسات حوكمة البنوك على أثر كفاية رأس المال على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Okyere et al., 2021). ويظهر النموذج الرابع تفسيراً هامشياً للعلاقة من خلال مؤشر R^2 والذي حقق نسبة تفسيرية عند 31% وثباتاً عاماً بالنموذج حيث جاءت قيمة F المحسوبة أقل من P وعند مستوى أقل من 5%. وهو ما يشير إلى امتلاك النموذج الإحصائي الكلي ذو دلالة إحصائية.

أخيراً، أظهرت نتائج الفرضية الخامسة والقائلة بوجود دور معدل لحوكمة الشركات على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وجود علاقات مهمة. حيث تشير نتائج النموذج الخامس إلى وجود علاقة عكسية ذات أهمية إحصائية لممارسات حوكمة البنوك على جودة الأرباح عند مستوى 5% وبمعامل تأثير مرتفع عند مستوى 51%. وتشير نتائج كفاية رأس المال إلى وجود علاقة عكسية مع إدارة الأرباح عند مستوى 5% وبمعامل تأثير مرتفع عند مستوى 24%. وأظهرت النتائج بأن للسيولة أثراً عكسياً وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية وبمعامل ضعيف عند 0.01%. ويظهر أيضاً أثراً عكسياً ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على إدارة الأرباح عند مستوى 5% في البنوك الأردنية وبمعامل ضعيف عند 3%. ويظهر النموذج أيضاً نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات والسيولة كدور معدل من خلال ظهور أثر ذو دلالة إحصائية عند 5% وبمعامل 9.3% وهذا يدل على وجود دور معدل لممارسات حوكمة البنوك على أثر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية. ويظهر النموذج أيضاً نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات والحجم كدور معدل والتي تشير إلى عدم وجود دور معدل للحوكمة ذو أهمية إحصائية عند أي مستوى على العلاقة حجم البنك وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية. أخيراً، يظهر النموذج نتيجة التفاعل بين حوكمة الشركات وكفاية رأس المال كدور معدل من خلال ظهور أثر ذو دلالة إحصائية عند 5% وبمعامل تأثير متوسط عند مستوى 12% وهذا يدل على وجود دور معدل لممارسات حوكمة البنوك على أثر كفاية رأس المال على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية حيث اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Citra et al., 2021). كما يظهر النموذج الخامس تفسيراً معقولاً للعلاقة من خلال مؤشر R^2 والذي حقق نسبة تفسيرية عند 63% وثباتاً عاماً بالنموذج حيث جاءت قيمة F المحسوبة أقل من P وعند مستوى أقل من 5%. وهو ما يشير إلى امتلاك النموذج الإحصائي الكلي ذو دلالة إحصائية.

بشكل عام، أظهرت العلاقات القياسية في النماذج الخمسة اتساقاً عاماً في النتائج وهو ما يعزز من قدرة هذه النماذج على تفسير الفرضيات المطروحة في الدراسة. حيث ظهر الدور المعدل لممارسات حوكمة البنوك في جميع النماذج المطروحة باستثناء النموذج الثالث والذي يعنى بقياس هذا الدور مع حجم البنك. وبالرغم من ذلك، فقد أدى إدراج البيانات الإضافية من خلال المفسرات المستقلة الأخرى إلى ظهور الدور المعدل بطريقة أكثر وضوحاً نتيجة الزيادة في حجم العينة والارتباطات الطبيعية بين المتغيرات.

المبحث الخامس: الخلاصة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور المعدل للحوكمة على تأثير السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تبنت هذه الدراسة إدارة الأرباح كعامل تابع والسيولة والحجم وكفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة. وتم دراسة دور الحوكمة في البنوك كعامل مُعدّل لهذه العلاقات. ويعرض الجدول رقم (6) النتيجة النهائية لقياس الفرضيات المطروحة في الدراسة. حيث أظهرت النتائج إلى وجود أثر سلبي للسيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، وأن حوكمة البنوك تُعدّل أثر كلاً من السيولة وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح والتأثير سلبي، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مهمة للحوكمة في تأثير الحجم في إدارة الأرباح. أما النتيجة الخامسة فتوصلت إلى أن الحوكمة

تُعدّل على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند أخذ العوامل معا وكان الأثر سلبي. حيث أظهرت هذه النتائج اتساقا مع عدة دراسات سابقة مثل: (Tanlich, 2016; Nurshofyani et al., 2016; Paramitha, 2020; Citra et al., 2021).

الجدول (6) النتيجة النهائية لقياس الفرضيات المطروحة في الدراسة

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة
الاولى	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	مقبولة
الثانية	تُعدّل الحوكمة على أثر السيولة في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	مقبولة
الثالثة	تُعدّل الحوكمة على أثر الحجم في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	مرفوضة
الرابعة	تُعدّل الحوكمة على أثر كفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	مقبولة
الخامسة	تُعدّل الحوكمة على أثر السيولة والحجم وكفاية رأس المال في إدارة الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	مقبولة

وإن أي دراسة لا تخلو من المحددات ومن محددات هذه الدراسة هو عدد البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان هو عدد قليل مما تضمن عدد محدود من العينات وكذلك فترة الدراسة أيضا محدودة فهي من عام 2017-2021. ومن أهم محددات الدراسة أيضا هو أن قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدّل والذي لا يخلو من الأخطاء التقديرية. كذلك قياس حوكمة الشركات التي تم قياسها من خلال عدة مؤشرات ولكن لم تحدد الدراسة أي من المؤشرات دون عن غيرها كالتّي أثرت في إدارة الأرباح. وبناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج، تبنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الرئيسية التالية:

- 1- توصي الدراسة قيام البنوك بتعزيز نسبة كفاية رأس المال بشكل دوري وزيادتها للمحافظة على الاستقرار المالي للبنوك.
- 2- توصي الدراسة قيام البنوك بالمحافظة على نسب السيولة الكافية ومصادر توليد السيولة لتجنب المخاطر ولضمان استقرار البنوك.
- 3- توصي الدراسة بتعزيز دور الحوكمة لما لها أثرا مهما في الحد من إدارة الأرباح.
- 4- إضافة عوامل أخرى مثل الرفع المالي مع وجود حوكمة الشركات كمتغير معدل.
- 5- دراسة أثر مقاييس الحوكمة عبر مؤشرات في إدارة الأرباح لمعرفة أي من المؤشرات أكثر تأثيرا على إدارة الأرباح.
- 6- زيادة الفترة الزمنية ودراسة الأثر على فترة زمنية طويلة ما يقارب العشر سنوات.

المراجع:

- Ali, S., Rehman, R. U., Sarwar, B., Shoukat, A., & Farooq, M. (2022). Board financial expertise and foreign institutional investment: the moderating role of ownership concentration. *Review of International Business and Strategy*, 32(3), 325-345.
- Ali, U., Noor, M., Khurshid, M. K., & Mahmood, A. (2015). Impact of Firm Size On Earnings Management: A Study of Textile Sector of Pakistan. *SSRN Electronic Journal*, 7(28), 47-56. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2698317>
- Alshatti, A. S. (2015). The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks. *International journal of business and management*, 10(1), 62.

- Amihud, Y. and Mendelson, H. (1986a), "Liquidity and stock returns", *Financial Analysts Journal*, Vol. 42 No. 3, pp. 43-48.
- Amperaningrum, I., & Sari, I. K. (2013). Pengaruh Good Corporate Governance, Leverage, Dan Kinerja Keuangan Terhadap Manajemen Laba (*Studi Kasus Pada Perusahaan Perbankan Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia*). *Prosiding PESAT*, 5. 294–302.
- Azzoz, A.R., and Khamees, B. (2016), "The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*. Vol. 12 Issue 1, p187-207.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2015. History of the Basel committee. Retrieved June 23, 2016, from <http://www.bis.org/bcbs/history.pdf>.
- Berk, Jonathan; DeMarzo, Peter (2011). *Corporate Finance*, second edition, Stanford University, Pearson International, USA
- Ben Othman, H. and Mersni, H. (2014), "The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region: a comparative study", *Studies in Economics and Finance*, Vol. 31 No. 1, pp. 106-128.
- Brigham, Eugene F; Houston, Joel F. (2014). *Fundamental of Financial Management*, University of Florida, Thomson Southwestern, USA.
- Boulila Taktak, N., Ben Slama Zouari, S. and Boudriga, A. (2010), "Do Islamic banks use loan loss provisions to smooth their results?", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 1 No. 2, pp. 114-127.
- Budiyanto, R., S., A., and Hudiwinarsih, G. (2015) "The effect of corporate governance and firm size on company's financial performance", *The Indonesian Accounting Review*, Vol. 5, No. 1, January – June 2015, pages 63 – 76.
- Buniamin, S., Johari, N.H., Rahmen, N.R., Abd, R. and Abdul, F.H. (2012), "Board diversity and discretionary accruals of the top 100 Malaysia corporate government (MCG) index company", *African Journal of Business Management*, Vol. 6 No. 29, pp. 8496-8503.
- Davidson, R., Goodwin-Stewart, J. and Kent, P. (2005), "Internal governance structures and earnings management", *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 45 No. 2, pp. 241-267.
- Dechow, P.M., Hutton, A.P., Kim, J.H. and Sloan, R.G. (2012), "Detecting earnings management: a new approach", *Journal of Accounting Research*, Vol. 50 No. 2, pp. 275-334.
- Dechow, P.M., Sloan, R., Sweeny, A. (1995), Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70(2), 193-225.
- Chen, X., Cheng, Q. and Wang, X. (2015), "Does increased board independence reduce earnings management? Evidence from recent regulatory reforms", *Review of Accounting Studies*, Vol. 20 No. 2, pp. 899-933.
- Davidson, R., Goodwin-Stewart, J., & Kent, P. (2005). Internal governance structures and earnings management. *Accounting and Finance*, 45(2), 241–267.
- ElBannan, A., and Farooq, O. (2019), "When are earnings informative? Effect of stock liquidity on value of reported earnings in an emerging market: evidence from Egypt", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 12 No. 3, 2019 pp. 388-406 © Emerald Publishing Limited 1753-8394 DOI 10.1108/IMEFM-08-2018-0270
- El-Sood A., H. (2016), "Corporate governance structure and capital adequacy: implications to bank risk taking," *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 13 No. 2, 2017 pp. 165-185 © Emerald Publishing Limited 1743-9132 DOI 10.1108/IJMF-04-2016-0078.
- Fan, J.P. and Wong, T.J. (2002), "Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33 No. 3, pp. 401-425.
- Fang, V.W., Noe, T.H. and Tice, S. (2009), "Stock market liquidity and firm value", *Journal of Financial Economics*, Vol. 94 No. 1, pp. 150-169.

Fitri, V., & Siswanto, D., (2021), "Can corporate governance mechanisms reduce earnings management practices in Islamic banks?", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 13 No. 1, 2022, pp. 16-31, © Emerald Publishing Limited 1759-0817, QDOI 10.1108/JIABR-04-2019-0081.

Fitriyana, F. (2020). The effect of implementation of good corporate governance, company size, and free cash flow on earnings management. *Accountability*, 9(2), 72-83.

Citra, K., Faisal, Y., Wibisono, C., & Sari, E. G. (2021). The Effect of Capital Adequacy, Liquidity and Firm Size on Earnings Management with Corporate Governance as Moderating Variables in Conventional Banking Listed on IDX 2015–2019. *CASHFLOW: Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide*, 1(1), 33-49.

Geagon, M. and Hayes, J.V. (2015), "Evaluating earnings management in financial institutions", *Management and Economics Research Journal*, Vol. 1, pp. 1-12.

Grove, H., Patelli, L., Victoravich, L. and Xu, P. (2011), "Corporate governance and performance in the wake of the financial crisis: evidence from US commercial banks", *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 19 No. 5, pp. 418-436.

Hassan, M.K. (2008), "The corporate governance inertia: the role of management accounting and costing systems in a transitional public health organization", *Research in Accounting in Emerging Economies*, Vol. 8, pp. 409-454.

Hair, F., Babin, C., Black, B., & Anderson, R. (2018). Multivariate data analysis, 8th edn. Cengage Learning, EMEA. Hampshire.

Hasan, S., Razali, M., and Hussain, A. (2021)" The effect of corporate governance and firm-specific characteristics on the incidence of financial restatement", *Journal of Financial Crime*, Vol. 28 No. 1, 2021 pp. 244-267 © Emerald Publishing Limited 1359-0790 DOI 10.1108/JFC-06-2020-0103.

Healy, P.M. and Palepu, K.G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the Capital markets: a review of the empirical disclosure literature", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31 Nos 1/3, pp. 405-440.

Healy, P.M. and Wahlen, J.M. (1999), "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", *Accounting Horizons*, Vol. 13 No. 4, pp. 365-383.

Johansson, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 1251-1271.

Sugiarto, F. N. I. (2006). Manajemen Risiko Perbankan. Yogyakarta: Graha Ilmu.

Indriani, Y., & LAKSITO, H. (2010). *Pengaruh Kualitas Auditor, Corporate Governance, Leverage dan Kinerja Keuangan terhadap Manajemen Laba (Studi pada Perusahaan Perbankan yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia (BEI) Tahun 2006-2008)* (Doctoral dissertation, UNDIP: Fakultas Ekonomika dan Bisnis).

Jensen, M. C., & Meckling, W. C. (1976). The theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.

Ju, M., & Zhao, H. (2009). Behind organizational slack and firm performance in China: The moderating roles of ownership and competitive intensity. *Asia Pacific Journal of Management*, 26(4), 701–717. <https://doi.org/10.1007/s10490-009-9148-1>

Khan, H. (2011), "A literature review of corporate governance", *International Proceedings of Economics Development and Research*, Vol. 25, pp. 1-5.

Kim, B., Prescott, J.E. and Kim, S.M. (2005), "Differentiated governance of foreign subsidiaries in transitional corporations: an agency theory perspective", *Journal of International Management*, Vol. 11 No. 1, pp. 43-66.

Kajola, S. O., Sanyaolu, W., Tonade, A. A., & Adeyemi, A. A. (2020). Corporate board attributes and earnings management in Nigerian banking sector. *Journal of Sustainable Development Africa*, 22(4), 45-59.

Kolsi, M.C., and Grassa, R. (2016), "Did corporate governance mechanisms affect earnings management? Further evidence from GCC Islamic banks", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 10 No. 1, 2017 pp. 2-23 © Emerald Publishing Limited 1753-8394 DOI 10.1108/IMEFM-07-2015-0076.

Kumari, P., and Pattanayak, j. k. (2017), "Linking earnings management practices and corporate governance system with the firms' financial performance A study of Indian commercial banks", *Journal of Financial Crime*, Vol. 24 No. 2, 2017 pp. 223-241 © Emerald Publishing Limited 1359-0790 DOI 10.1108/JFC-03-2016-0020

Lee, B.B., dan Choi, B. 2002. Company Size, Auditor Type, and Earnings Management. *Journal of Forensic Accounting*, Volume 3: 27-50.

Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D. (2003), "Earnings management and investor protection: an international comparison", *Journal of Financial Economics*, Vol. 69 No. 3, pp. 505-527.

Leventis, S., and Dimitropoulos, P. (2012) "The role of corporate governance in earnings management: experience from US banks", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 13 No. 2, 2012, pp. 161-177, © Emerald Group Publishing Limited 0967-5426, DOI 10.1108/09675421211254858.

Li, Y., Kannan, Y., Rau, S., and Yang, S. (2021), "Real earnings management, corporate governance and stock price crash risk: evidence from China", *China Accounting and Finance Review*, Vol. 24 No. 2, 2022 pp. 172-198 Emerald Publishing Limited e-ISSN: 2307-3055 p-ISSN: 1029-807X DOI 10.1108/CAFR-03-2022-0014

Marchini, P.L., Mazza, T., and Medioli, A. (2018), "Related party transactions, corporate governance and earnings management", *Corporate Governance Journal*, Vol. 18 No. 6 2018, pp. 1124-1146, © Emerald Publishing Limited, ISSN 1472-0701 DOI 10.1108/CG-11-2017-0271.

Medyawati, H., & Dayanti, A. S. (2017). Pengaruh ukuran perusahaan terhadap manajemen laba: Analisis data panel. *Jurnal Ilmiah Ekonomi Bisnis*, 21(3).

Mitra, S. (2002). *The impact of institutional stock ownership on a firm's earnings management practice: an empirical investigation*. Louisiana State University and Agricultural & Mechanical College.

oghaddam, A., Abbaspour, N. (2017), " The Effect of Leverage and Liquidity Ratios on Earnings Management and Capital of Banks Listed on the Tehran Stock Exchange", *International Review of Management and Marketing*, 2017, 7(4), 99-107.

Muthoni, M., Mwangi, L., and Muathe, (2020)" CREDIT MANAGEMENT PRACTICES AND LOAN PERFORMANCE: EMPIRICAL EVIDENCE FROM COMMERCIAL BANKS IN KENYA" *International Journal of Current Aspects in Finance, Banking and Accounting*, Volume 2, Issue 1, 2020 PP 51-63, ISSN 2707-8035

Nalarreason, K. M., T, S., & Mardiaty, E. (2019). Impact of Leverage and Firm Size on Earnings Management In Indonesia. *International Journal of Multicultural And Multireligious Understanding*, 6(1), 19. <https://doi.org/10.18415/Ijmmu.V6i1.473>

Nasution, F., A., and Nengzih, N., (2020) "The Influence of Good Corporate Governance, Earning Per Share, and the Characteristic of the Company on Earnings Management (Case Study at Banking go public Companies Listed on Indonesia Stock Exchange 2015 – 2018)", *Saudi Journal of Business and Management Studies*, July., 2020; 5(7): 406-417.

Nugrahanti, P., Tanuatmodjo, H., & Purnamasari, I. (2018). Pengaruh Kecukupan Modal Terhadap Profitabilitas Pada Bank Umum Syariah. *Journal of Business Management Education (JBME)*, 3(3), 136-144.

Nurshofyani, A., Pribadi, F., & Surwanti, A. (2016). Pengaruh Rasio Camel Terhadap Praktik Manajemen Laba Pada Bank Di Indonesia. Prosiding Interdisciplinary Postgraduate Student Conference 1st, 23–36.

Oman, C.P. (2001), "Corporate governance and national development", An outgrowth of the OECD Development Centre s Experts Workshop in 2000 and Informal Policy Dialogue in 2001 sponsored in part by CIPE.

Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). International journal of economics and financial issues. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1), 237–252. <http://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/334>

Okyere, S., A., Fiador, V., and Sarpong-Kumankoma, E. (2021) "Earnings management, capital structure, and the role of corporate governance: Evidence from sub-Saharan Africa", *Manage Decis Econ.* 2021;42:1525–1538. wileyonlinelibrary.com/journal/mde © 2021 John Wiley & Sons, Ltd.

Paramitha, D. K. (2020). Pengaruh Profitabilitas, Likuiditas, Ukuran Perusahaan Terhadap Manajemen Laba. *Jurnal Ilmiah Akuntansi Dan Bisnis*, 9, 511–538.

Prasavita Amertha, I. S., Agung Ulupui, I. G. K., & Made Asri Dwija Putri, I. G. A. (2014). Analysis of Firm Size, Leverage, Corporate Governance on Earnings Management Practices (Indonesian Evidence). *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 17(2), 259. <https://doi.org/10.14414/Jebav.V17i2.308>

Pastor, L. and Stambaugh, R.F. (2003), "Liquidity risk and price discovery", *Journal of Political Economy*, Vol. 111 No. 3, pp. 642-685.

Pujiati, L. (2019). Pengaruh Konservatisme Dalam Laporan Keuangan Terhadap Earnings Response Coefficient. *Journal of Chemical Information and Modeling*, 53(9), 1689– 1699.

Quttainah, M.A., Song, L. and Wu, Q. (2013), "Do Islamic banks employ less earnings, management?", *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol. 24 No. 3, pp. 203-233.

Rahmani, S. dan Mir A. A. 2013. Impact of Firm Size and Capital Structure on Earnings Management: Evidence from Iran. *World of Sciences Journal*. ISSN: 2307-3071.

Riahi, Y., Lamiri, I., & Arab, M. Ben. (2013). The Impact of Earnings Management On Market Liquidity. *Investment Management and Financial Innovations*, 17(2), 389–396. [https://doi.org/10.21511/Imfi.17\(2\).2020.30](https://doi.org/10.21511/Imfi.17(2).2020.30)

Religiosa, M. W., & Surjandari, D. A. (2021). The Relation of Company Risk, Liquidity, Leverage, Capital Adequacy and Earning Management: Evidence from Indonesia Banking Companies. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 12(1), 1. <https://doi.org/10.36941/Mjss-2021-0001>

Ruwanti, G., Chandrarin, G., and Assih, P., (2019), "The Influence of Corporate Governance in The Relationship of Firm Size and Leverage on Earnings Management", *International Journal of Innovative Science and Research Technology*. ISSN No: -2456-2165, Volume 4, Issue 8, August – 2019

Sadaa, A. M., Ganesan, Y., & Ahmed, M. G. (2020). The effect of earnings quality and bank continuity: the moderating role of ownership structure and CSR. *Journal of Sustainable Finance and Investment*, 0(0), 1–21. <https://doi.org/10.1080/20430795.2020.1858690>

Saleh, I., Afifa, M. A., & Haniah, F. (2020). Financial Factors Affecting Earnings Management and Earnings Quality: New Evidence from an Emerging Market. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*. October 2020.

SEPTIANTO, R. (2021). Pengaruh Capital, Asset Quality, Management, Earnings, Dan Liquidity Terhadap Manajemen Laba Dengan Islamic Corporate Governance Sebagai Variabel Moderasi Pada Bank Umum Syariah Di Indonesia Periode 2015-2019.

Syafa'ah, S. A. (2017). Pengaruh Good Corporate Governance Terhadap Manajemen Laba Di Industri Perbankan Indonesia.

Schipper, K. (1989), Commentary on earnings management. *Accounting Horizons*, 3(4), 91-102.

- Scott, W.R. (1997), Financial Accounting Theory. Scarborough: Printing Hall.
- Scott, W.R. (2015). Financial Accounting Theory (7th Ed). USA: Pearson Canada Inc.
- Sibilkov, V. (2009), Asset liquidity and capital structure. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 44(5), 1173-1196.
- Shu, P. G., dan Chiang, S. J. 2013. Firm Size, Timing, and Earnings Management of Seasoned Equity Offerings. *International Review of Economics and Finance*.
- Subramanyam, K. R. (2014). Financial Statement Analysis (11th Ed). New York: Mc Graw-Hill Education.
- Tanjung, M. (2015). "The Role of Good Corporate Governance in Minimizing Earning Management to Increase Value of Firm", *International Journal of Scientific & Technology Research*, 4(8), 21–27.
- Tanlicha, N. S. (2016). Pengaruh Rasio Camel Terhadap Manajemen Laba Pada Kurnia. *Jurnal Ilmu Dan Riset Akuntansi*, 5 Nomor 10.
- Vasilakopoulos, K., Tzovas, C., and Ballas, A. (2018), "The impact of corporate governance mechanisms on EU banks' income smoothing behavior", *Corporate Governance Journal*, Vol. 18 No. 5 2018, pp. 931-953, © Emerald Publishing Limited, ISSN 1472-0701, DOI 10.1108/CG-09-2017-0234.
- <https://www.cbj.gov.jo>